

Distr.: General
2 October 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت (للفترة من ١٦ حزيران/يونيه إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)

أولا - مقدمة

١ - يرد في هذا التقرير سرد للأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت (اليونيكوم) في فترة ولايتها الأخيرة التي أذن بها مجلس الأمن في قراره ١٤٩٠ (٢٠٠٣). وعملا بذلك القرار، ظلت البعثة تؤدي مهامها انطلاقا من المقر الخلفي للبعثة في مركز خيطان للدعم بمدينة الكويت وفي معسكر الخور في المنطقة المتروعة السلاح السابقة. وتتوقع البعثة الانتهاء من التصفية الفنية لأنشطتها بعد شهر واحد من إغلاق البعثة.

ثانيا - التطورات الرئيسية

٢ - خلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصلت البعثة تخفيض عدد موظفيها؛ وتقديم الدعم لعمليات المساعدة الإنسانية في العراق من كل من مركز خيطان للدعم ومن معسكر الخور؛ وإجراء التسويات المتعلقة بأصول البعثة وتصفياتها؛ ووضع ترتيبات لتسليم منشآتها إلى البلد المضيف ووكالات الأمم المتحدة العاملة في الكويت؛ ووضع اللمسات الأخيرة على الأعمال التحضيرية لتصفية البعثة.

٣ - وواصلت البعثة اتصالها بالمكاتب الحكومية المعنية في الكويت، ولا سيما وزارة الخارجية، كما احتفظت بعلاقات عمل وثيقة مع إدارتي الأمن والشرطة الكويتيتين. كما حضرت البعثة اجتماعات إعلامية يومية بشأن المساعدات الإنسانية للتنسيق مع الوكالات التي كانت البعثة تقدم لها الدعم، ولمواكبة التطورات في منطقة عمليات البعثة.



٤ - وواصلت البعثة الاضطلاع بأعمال الصيانة المنتظمة لمنشآتها في مركز خيطان للدعم، وأكملت إصلاح الأصول والممتلكات في المنطقة المتروعة السلاح السابقة وإجراء التسويات المتصلة بها. وقام الموظفون بزيارات منتظمة إلى معسكر الخور لإجراء الإصلاحات والصيانة للمنشآت الموجودة بالمعسكر. ولأسباب أمنية، لم يكن بمقدور الموظفين زيارة أو إصلاح الأصول التي بقيت في قاعدتي الدوريات والمراقبة على الجانب العراقي من المنطقة المتروعة السلاح. ووفقا للتقارير التي تلقتها البعثة، فقد تعرضت هاتين القاعدتين للتدمير أو النهب بصورة واسعة أثناء الحرب في العراق. وقام ممثلون للبعثة بزيارة مقر البعثة السابق في أم القصر، الذي تعرض هو الآخر للتدمير والنهب بصورة واسعة. وتعكف البعثة حاليا على تجهيز الوثائق المتصلة بتلك الخسائر الحربية.

٥ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، كان جانب كبير من أنشطة البعثة مكرسا لتقديم الدعم للوكالات الإنسانية العاملة في العراق، ولمكتب الممثل الخاص للأمين العام في العراق.

٦ - وظل برنامج الأغذية العالمي يحتل جزءا صغيرا من منشآت الإقامة في معسكر الخور لاستيعاب موظفيه العاملين في جنوب العراق. ووفرت البعثة المركبات وغيرها من المعدات للوكالات بناء على طلبها.

٧ - وعقب الهجوم على مقر الأمم المتحدة في فندق القنال في بغداد في ١٩ آب/أغسطس، طُلب من البعثة توفير الأصول التي تشتد إليها الحاجة من أجل مواصلة العمليات في بغداد. وقامت البعثة بتجهيز العتاد، بما في ذلك أماكن الإقامة السابقة التجهيز، واللوازم، وصهاريج المياه، ومعدات الاتصالات، ورتبت لتوصيلها إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ولتلبية الاحتياجات الماسة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق، تعاقدت البعثة على الاستعانة برافعات وشاحنات لإنجاز العملية الكبيرة لتفكيك ونقل قاعدتي الدوريات والمراقبة وغيرهما من المنشآت، بدلا من التخلص منها في مواقعها كما كان متصورا في الأصل.

٨ - وشمل الدعم الذي قدمته البعثة أيضا التنسيق مع المستشفى الطبي التابع للولايات المتحدة في الكويت، الذي استقبل ١٨ من الموظفين الجرحى الذين تم إجلاؤهم من العراق عقب الهجوم على مقر الأمم المتحدة في بغداد. وجرى تقديم المساعدة للجرحى في تيسير اتصالاتهم بذويهم، فضلا عن التنسيق مع مقر الأمم المتحدة في بغداد فيما يتعلق بترتيبات الدعم الأخرى.

٩ - وضمن الدعم الذي قدمته البعثة للوكالات والبرامج الإنسانية، وفرت البعثة بأسعار مخفضة ٤٠ مركبة لمكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، و ١٢ مركبة

للمنظمة الدولية للهجرة، و ٤ مركبات لمنظمة الصحة العالمية. وجُهزت المركبات بمعدات الاتصالات، وطُلِيت بالألوان المحددة لعمليات الأمم المتحدة في العراق. كما وفرت البعثة خدمات صيانة المركبات، والوقود، والغسيل، وأماكن انتظار المركبات بصورة طويلة الأجل للوكالات والبرامج الإنسانية العاملة في الكويت.

١٠ - وظلت الحالة الأمنية في منطقة البعثة بعيدة تماما عن الاستقرار، وخاصة على الحدود العراقية - الكويتية في المنطقة المتروعة السلاح السابقة، حيث وقعت عدة حوادث لعبور الحدود. وأغلقت الحدود بين البلدين لمدة يومين في منتصف آب/أغسطس عقب حدوث أعمال شغب في مدينة صفوان الحدودية العراقية. كما وُضعت شرطة الحدود الكويتية في حالة تأهب عقب تبادل إطلاق النار بين قوات التحالف وجماعات مسلحة على الجانب العراقي من الحدود. وتواترت أنباء عن قيام عراقيين، من بينهم عناصر من الشرطة، بإطلاق النار على سائقي الشاحنات على الحدود ومصادرة مركباتهم. ومنذ فترة قصيرة، أفادت الأنباء أن "قطاع طرق" في جنوب العراق قتلوا كويتيين اثنين وسوريا واحدا، كما ادعى كثيرون أنهم تعرضوا لإطلاق النار عليهم. كما تردد أنه خلال أعمال الشغب التي وقعت في جنوب العراق، دمر المتظاهرون المركبات التي تحمل لوحات تسجيل كويتية. وتواترت أيضا أنباء بشأن اختطاف بعض الأشخاص من الكويت، ممن كانوا يسافرون في جنوب العراق، واحتجازهم للحصول على فدية.

١١ - أما في مدينة الكويت، فظلت الحالة الأمنية هادئة. غير أنه كان هناك إحساس بالخوف من تهديدات الجماعات المتطرفة أو المتعاطفين مع النظام العراقي السابق. وعقب الهجمات الانتحارية التي وقعت في الدار البيضاء والرياض في أيار/مايو ٢٠٠٣ والقبض على عناصر كويتية متطرفة في المملكة العربية السعودية في أوائل حزيران/يونيه، ازداد الخوف من وقوع هجمات إرهابية على المنشآت الهامة في الكويت. ولذلك، فقد اتخذت حكومة الكويت تدابير للحماية حول منشآت البنية الأساسية الحيوية، مثل المطارات والمنشآت النفطية.

١٢ - وعقب الهجوم الإرهابي الذي تعرض له مقر الأمم المتحدة في بغداد، اتخذت البعثة، بالتعاون التام مع حكومة الكويت، تدابير إضافية لحماية منشآتها وموظفيها. وشملت تلك التدابير الوقائية نقل موظفي البعثة إلى أماكن إقامة ومكاتب أكثر أمنا داخل مركز خيطان للدعم، وتدعيم الأسوار الخارجية بأسلاك شائكة، وتقييد انتظار المركبات بالقرب من المقر مباشرة. ووضعت عناصر مسلحة من الشرطة الكويتية خارج مركز خيطان للدعم على

مدار ٢٤ ساعة يوميا، واستمر التنسيق الوثيق مع حكومة الكويت وفريق إدارة الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل تعزيز الأمن.

ثالثا - المسائل التنظيمية

١٣ - غادر الميجور جنرال فرانسيسزيك غاغور، قائد قوة البعثة، منطقة البعثة في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وعُين رئيس الأركان، البريغادير جنرال أوبياندر سينغ كلير، رئيسا للبعثة. وأكمل آخر أربعة مراقبين عسكريين مدة خدمتهم، وغادروا البعثة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وكان القوام المأذون به لفترة الولاية الحالية يبلغ ٢٣٥ موظفا مدنيا، منهم ٦٧ موظفا معينون دوليا والباقيون موظفون معينون محليون. غير أن البعثة واصلت تخفيض عدد موظفيها في ضوء المهام المحددة لفترة الثلاثة أشهر الأخيرة وما تقتضيه من احتياجات من الموظفين. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، كان القوام الإجمالي في المقر الخلفي للبعثة يتألف من ١٣٥ موظفا، موزعين على النحو التالي:

(أ) ما مجموعه ٤ مراقبين عسكريين، واحد من كل من الاتحاد الروسي، وإيطاليا، وباكستان، وهنغاريا.

(ب) ما مجموعه ١٣١ موظفا مدنيا، منهم ٣٨ موظفا معينون دوليا و ٩٣ موظفا معينون محليا.

١٤ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تعرضت البعثة لحادث مروري قاتل، لقي خلاله موظف دولي مصرعه وأصيب اثنان آخرون بجروح خطيرة.

رابعا - المسائل المالية

١٥ - في القرار ٣٣٠/٥٧، أذنت الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٢ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، على أن يتم تمويلها من الرصيد المتراكم في الحساب الخاص لبعثة المراقبة بين العراق والكويت (اليونيكوم). ونظرا لإغلاق البعثة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، واستنادا إلى مستوى النفقات الحالية للبعثة، ستكون سلطة الدخول في التزامات في حدود ١٢ مليون دولار التي أذنت بها الجمعية العامة كافية لتغطية الأنشطة المتبقية للبعثة، بما في ذلك تصفياتها. وستُعرض النفقات المتكبدة فعلا خلال تلك الفترة على الجمعية العامة في سياق تقرير الأداء.

١٦ - وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص بالبعثة عن الفترة الممتدة منذ إنشائها وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ مبلغ ٨,٦ مليون

دولار. كما بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام، في التاريخ نفسه، ٣٠٦ ١ ملايين دولار.

خامسا - ترتيبات التصفية

١٧ - عقب تعليق عمليات البعثة وما أعقب ذلك من إجلاء معظم موظفيها إلى بلدانهم الأصلية أو إلى أماكن آمنة في برينديزي بإيطاليا أو داكا ببنغلاديش، واصلت البعثة عملياتها من مقر خلفي صغير جرى الاحتفاظ به في مركز خيطان للدعم. ووفقا للولاية المعدلة المسندة إلى البعثة في قرار مجلس الأمن ١٤٩٠ (٢٠٠٣)، اضطلعت البعثة بمهام الاتصال على الصعيدين العسكري والسياسي، وأنجزت المهام المتبقية للبعثة مثل إصلاح الأصول وإجراء التسويات الخاصة بها والتصرف فيها، وقدمت الدعم إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى العاملة في المنطقة. وفي الوقت ذاته، اتخذت البعثة التدابير اللازمة لإنهاء ولايتها في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ووضعت ترتيبات لتصفية البعثة وفقا للإجراءات المتبعة في الأمم المتحدة.

١٨ - وحتى آذار/مارس ٢٠٠٣، لم تصادف البعثة أية عقبات كبرى في تنفيذ ولايتها. وظلت تعمل كبعثة مستقرة لديها منشآت كافية للاضطلاع بعملياتها وتأمين سلامة موظفيها. وقد تعاونت حكومتا العراق والكويت على حد سواء مع البعثة، وأعربتا في العديد من المناسبات عن ارتياحهما للحياد الذي التزمت به البعثة. وكانت هذه العلاقات ضرورية لكسب ثقة الطرفين والاضطلاع على نحو فعال بالمهام المسندة إلى البعثة. وخلال الأشهر الأخيرة من ولاية البعثة، استمرت علاقات العمل الممتازة التي تطورت على مدار سنوات مع حكومة الكويت.

١٩ - ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٣، تم تعزيز مركز خيطان للدعم بمرافق إضافية للبنية الأساسية ومرافق مختلفة للمكاتب، فضلا عن خدمات الدعم السوقي الأخرى، مثل معدات الاتصالات، والورش، وأماكن الإقامة، ليكون المركز جاهزا للعمل كمقر للبعثة. كما تم تعزيز هذه المنشآت بغية توفير الدعم اللازم لمكاتب الأمم المتحدة الأخرى وللنظم الدولية التي تقوم بأنشطة إنسانية في العراق. وخلال هذه العملية، اكتسبت البعثة خبرة قيمة في أنشطة الاتصال بسلطات البلد المضيف والممثلين الحكوميين الآخرين والوكالات الأخرى، في الظروف المتغيرة في فترة ما بعد الحرب.

٢٠ - وقد وصلت البعثة الآن إلى المراحل النهائية من التصفية الفنية. وأعيد تخصيص الأصول لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية وبعثاتها لحفظ السلام، بما في ذلك ١٢ مركبة،

والعديد من مولدات القوى ومعدات الاتصالات تم إرسالها إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام في العراق، و ٨٩ مركبة وقطع غيار تم إرسالها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وشاحنة وقود طائرات واحدة تم إرسالها لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقطع غيار تم إرسالها لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أما عناصر البنية الأساسية وغيرها من العناصر التي ستترك في مواقعها، فسيُقترح التبرع بها لحكومة الكويت.

سادسا - ملاحظات

٢١ - وكما ذكرت في تقرير الأخير المقدم إلى المجلس، فإن بوسع الأمم المتحدة أن تفخر بما أنجزته البعثة. ففي المرحلة الأخيرة، عندما كانت عبارة عن بقايا وجود لحفظ السلام يعمل وسط أوضاع عصيبة نتيجة للصراع الدائر في العراق منذ منتصف آذار/مارس ٢٠٠٣ وحتى اكتمال ولايتها، أثبتت البعثة أنها مصدر كبير لتقديم الدعم للوكالات الإنسانية المنتشرة في العراق والكويت. ومع إنجاز البعثة للمهام التي أسندتها إليها مجلس الأمن في قراره ١٤٩٠ (٢٠٠٣)، سيتم إغلاق البعثة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٢٢ - وختاماً، أود أن أشيد بالبريغادير جنرال أوبياندر سينغ كليير، الذي عمل بتفاني كرئيس للبعثة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من ولاية البعثة، وبكل قادة القوة الذين تولوا قيادة البعثة على مدار الاثني عشرة سنة الماضية، وبالرجال والنساء العاملين تحت قيادتهم لما أبدوه من كفاءة مهنية وتفاني من أجل قضية السلام والدفاع عن المثل العليا للأمم المتحدة. ومن بين أفراد البعثة، أود أن أشيد بصفة خاصة بمن قدموا أرواحهم أو أصيبوا بإصابات أثناء اضطلاعهم بواجباتهم دفاعاً عن قضية السلام.